الأمم المتحدة

A/60/447

الجمعية العامة

Distr.: General
26 October 2005
Arabic
Original: Spanish

الدورة الستون

البنود ١٣، و ١٨، و ٢١، و ٢٢، و ٤٣، و ٥٠، و ٥٢، و ٥٣، و ٥٤، و ٥٥، و ٦٤، و ٦٨، و ٧٣، و ١٠٨ من جدول الأعمال

الحالة في أمريكا الوسطى: التقدم المحرز في تشكيل منطقة سلام وحرية وديمقراطية وتنمية

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي

ثقافة السلام

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

التنمية المستدامة

تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

العولمة والاعتماد المتبادل

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة

النهوض بالمرأة

قضايا الشعوب الأصلية

211105 181105 05-57233 (A)

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية
التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث،
بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

رسالة مؤرخة ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإسبانيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه نص إعلان سالامنكا (انظر المرفق) مصحوبا بتذييل وعدد من البيانات الخاصة الصادرة عن رؤساء دول وحكومات جماعة الأمم الأيبيرية الأمريكية في مؤتمر القمة المعقود في سالامنكا، إسبانيا، في ١٤ و١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥

وأرجو ممتنا تعميم النصوص المذكورة أعلاه باعتبارها من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ١٣، و ١٨، و ٢١، و ٢٢، و ٤٣، و ٥٠، و ٥٢، و ٥٣، و ٥٤، و ٥٥، و ٦٤، و ٦٨، و ٧٣، و ١٠٨ من جدول أعمال الدورة الستين.

(توقيع) خوان أنطونيو **يانيس – بارنوييو**
السفير
الممثل الدائم

مرفق الرسالة المؤرخة ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإسبانيا لدى الأمم المتحدة

إعلان سالامنكا

١ - نحن رؤساء دول وحكومات جماعة الأمم الأيبيرية الأمريكية، وقد انعقد جمعنا في مؤتمر القمة الخامس عشر في سالامنكا، إسبانيا، في ١٤ و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، نؤكد مجددا كامل التراث الأيبيري الأمريكي المؤلف مما اعتمدناه من قيم ومبادئ واتفاقات في مؤتمرات القمة السابقة. وهو تراث قائم على الاعتراف بالصلاحية التامة لميثاق الأمم المتحدة، والتزامنا بما يجسده من مقاصد ومبادئ، واحترامنا للقانون الدولي، وتعميق الممارسة الديمقراطية، والتنمية، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد العالمي، وترسيخ التعددية وعلاقات التعاون بين جميع الشعوب والأمم ورفض التدابير القسرية الأحادية الجانب المتنافية مع القانون الدولي.

٢ - ونرحب بأندورا عضوا جديدا يقاسم أعضاء نظام مؤتمرات القمة سائر ملامح هويتهم وتنطبق عليه معايير عضويته. وسوف يمثل أندورا في مؤتمرات القمة رئيس حكومتها.

٣ - وقد قررنا إنشاء الأمانة الأيبيرية الأمريكية جهازاً دائماً لدعم العمل على إضفاء الطابع المؤسسي على المؤتمر الأيبيري الأمريكي، ونتوجه بالتهنئة إلى انريكه ف. إيغليسياس، أول أمين عام لها. وقد أنطنا بالأمانة السعي إلى تحقيق الأهداف الواردة في اتفاق سانتا كروز ديلا سيرا، المعد لتوثيق أواصر التعاون الأيبيري الأمريكي، والترابط الداخلي، وإعلاء شأن جماعة الأمم الأيبيرية الأمريكية على الصعيد الدولي. ونؤيد برنامج عمل الأمانة الأيبيرية الأمريكية الذي اقترحه الأمين العام والذي ستكمله الإجراءات التي اتفقنا على أن نعهد إليه بتنفيذها خلال اجتماعاتنا.

٤ - ونؤكد مجددنا التزام الجماعة الأيبيرية الأمريكية بالقانون الدولي والتعددية الفعالة، التي نود أن نساهم في تعزيزها بدور مفيد. ونقطع على أنفسنا العهد بأن نؤيد تأييدا إيجابيا إجراء عملية إصلاح واسعة المدى لمنظومة الأمم المتحدة، من شأنها، بالاستناد إلى مبادئ الحرص على الكفاءة والمشاركة والشفافية والطابع التمثيلي وتكافؤ السيادة والدمقرطة، أن تعزز من دورها في العمل على منع التهديدات والمحافظة على السلام والأمن الدوليين وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ونعرب عن تقديرنا في ذلك الصدد لجهود الأمين العام للأمم المتحدة بمناسبة العيد الستيني لتأسيسها.

٥ - وعقب لقاء عقد بواسطة الفيديو مع رؤساء جمهوريات غواتيمالا والسلفادور، ونيكاراغوا، إبان اجتماعنا الأول، أعربنا عن أسفنا العميق للخسائر الفادحة في الأرواح التي تسبب فيها إعصار سْتَان.

ونحن نؤكد ضرورة توحيد الصف في التصدي للخطر ورغبتنا في الحد من كوامن الضعف التي تعتري أمريكا الوسطى ودفع عجلة الإعمار والتحول في تلك المنطقة.

٦ - والديمقراطية هي عامل موحد بين البلدان الأيبيرية الأمريكية. وإننا نؤمن بوجوب وضع برنامج أيبيري أمريكي للارتقاء بنوعية نظمنا الديمقراطية وقدرتها على تلبية آمال المواطنين من حيث حماية حقوقهم وإشباع احتياجاتهم الاجتماعية والاقتصادية. وأولى الأولويات الملحة في هذا الصدد هي تحقيق التنمية المستدامة ومجابهة التحديات التي يفرضها الفقر وانعدام المساواة. وعليه، يجب العمل على توطيد المؤسسات ووضع وتنفيذ سياسات للدمج الاجتماعي تركز على التعليم وحق كل مواطن في العمل في ظل أوضاع كريمة وفي مناخ مشجع على زيادة الإنتاجية مما سيساهم في الحد من وفيات الأطفال وسوء التغذية المزمن ويكفل للجميع إمكانية الانتفاع من الخدمات الصحية.

وسعيا إلى تحقيق تلك الغاية، وفي إطار الأهداف الإنمائية للألفية، وبعد دراسة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في بلداننا، فإننا نهيب بالأمانة الأيبيرية الأمريكية أن تسعى للقيام بالأعمال التالية المتفق عليه:

(أ) دعم شتى المبادرات المعدة للقضاء على الجوع والفقر؛

(ب) تشجيع مقايضة الديون بالتعليم وغيره من ضروب الاستثمارات الاجتماعية داخل الجماعة الأيبيرية الأمريكية وفي البلدان الأخرى؛

(ج) إقامة حوار دائم حول الاستثمار وتوسيع قاعدة الاستثمار في إقامة المشاريع وتيسير الائتمان وسبل المساعدة التقنية؛

(د) تنسيق الأنشطة ابتغاء توسيع آفاق التعاون الدولي، بما يشمل التعاون مع البلدان المتوسطة الدخل، والقضاء على اختلالات التوازن في النظام المالي والتجاري الدولي، وكذلك أعباء الديون الخارجية؛

(هـ) مساعدة البلدان في التغلب على عواقب التغييرات التي حلت بسوق الطاقة، والمبادرة في ذلك السياق إلى عقد اجتماع خاص بموارد الطاقة المتجددة؛

(و) تشجيع برامج التعاون في قطاع الصحة التي ستساعد على مكافحة الأوبئة والأمراض القابلة للعلاج؛

(ز) دعم العمل على توطيد شبكة التعاون القضائي الأيبيرية الأمريكية من أجل جملة أمور من بينها إحكام تدابير التصدي لتهريب المخدرات والفساد والجريمة المنظمة عبر الوطنية؛

(ح) إعداد دراسة تراعي الفوارق القائمة بين بلدان الجماعة الأيبيرية الأمريكية ابتغاء تطبيق مبدأ التضامن من أجل تصحيح أوجه الخلل الراهنة في التوازن؛

(ط) متابعة مبادرة حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية بشأن إنشاء صندوق للشؤون الإنسانية؛

٧ - وقد باتت الهجرة التي تؤثر علينا جميعا، باعتبارنا مجتمعات منشأ أو عبور أو مقصد، ظاهرة عالمية آخذة في الاشتداد والتنوع والتعقد، ولها وقع على التكوين السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي لمجتمعاتنا. كما أنها تفرض تحديات فيما يتصل بالاعتراف بالتنوع وقبوله، والتكامل الاجتماعي والاقتصادي، وتنمية رأس المال البشري والتعامل مع التحويلات القادمة من الخارج على نحو يضمن تحولها إلى أداة محفزة للإنتاجية وللتغيير الإيجابي في البلدان التي تتلقاها، مما ييسر من عودة المهاجرين. وفي بعض البلدان الأيبيرية الأمريكية، يمثل أفراد الشعوب الأصلية والأفراد المنحدرين من أصول أفريقية نسبة كبيرة من الجماعات المعنية. والنجاح في التعامل مع هذه الظاهرة المعقدة متصل بقدرتنا على تصميم إطار للهجرة الأيبيرية الأمريكية يستند إلى قنوات مُمنهجة للهجرة وتنظيم ذكي لتدفقات المهاجرين والتعاون في مكافحة تهريب البشر والاتجار بهم، فضلا عن مسؤولية كل بلد عن وضع سياسات عامة في هذا الشأن. وبالنظر إلى ما تقدم، فإننا نتعهد بما يلي:

(أ) تنسيق سياسات مشتركة لتوجيه مسارات الهجرة وإدارة تدفقات المهاجرين بطريقة منظمة؛

(ب) وضع برنامج للأنشطة العامة، بدعم من المجتمع المدني، يشجع على احترام حقوق الإنسان المتعلقة بالمهاجرين وأسرهم وعلى إدماجهم في مجتمعات بلدان المقصد واحترام حقوقهم فيها؛

(ج) تعزيز التنوع واحترام الكرامة الإنسانية في إطار سيادة القانون، بوصفهما اعتبارين جوهريين في معاملة المهاجرين والقضاء على كافة أشكال التمييز ضدهم؛

(د) التشجيع على وضع نماذج إنمائية تربط المهاجرين وأسرهم بالجهود الرامية إلى دفع عجلة التنمية في مناطق المنشأ؛

(هـ) إشراك بلدان المنشأ والعبور والمقصد في وضع سياسات مشتركة من شأنها كذلك أن ترعى وتيسر الهجرة المؤقتة لأغراض العمل وتنطوي على حوافز كافية للترقي والتدريب والادخار لضمان أن يعود الأفراد المعنيون في ظل توقعات أفضل.

وللسير قدما صوب تحقيق تلك الأهداف، نطلب إلى الأمانة الأيبيرية الأمريكية أن تعد وتعقد اجتماعا أيبيريا أمريكيا بشأن الهجرة قبل مؤتمر القمة الأيبيري الأمريكي المقبل. وسوف يدعم هذا المؤتمر، بالترابط مع منظمات الضمان الاجتماعي الأيبيرية الأمريكية وبتأييد من الوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، العمل على إعداد اتفاقية أيبيرية أمريكية بشأن الضمان الاجتماعي والتوقيع عليها.

٨ - والتنوع الذي تحفل به الجماعة الأيبيرية الأمريكية واتساع نطاقها وطابع الثنائية الإقليمية الذي يكتنفها هي من الأمور التي تمكنها من أن تصبح قوة مؤثرة على المسرح الدولي. ونحن على وعي بضرورة تعزيز آليات الحوار والتنسيق لدينا من أجل الاستفادة من تلك الإمكانات. ونرى أن المشاركة الفعالة من جانب بلداننا في إطار من التعددية النشطة سوف تساهم في تحقيق الأمن وإشاعة السلام والتنمية وحماية القانون الدولي:

وبناء على ما تقدم، قررنا أن تضطلع الأمانة الأيبيرية الأمريكية بما يلي:

(أ) متابعة الخطوات المتخذة من أجل منح المؤتمر الأيبيري الأمريكي مركز المراقب لدى الأمم المتحدة؛

(ب) دراسة إمكانيات التعاون بين المؤتمر الأيبيري الأمريكي والمنظمات الدولية الأخرى المتصل عملها بالتنمية وتوحيد المنطقة الأيبيرية الأمريكية، وذلك بالأخص عن طريق تعزيز الأعمال المنفذة بالتعاون مع المنظمات الأيبيرية الأمريكية الأخرى، وتقديم مقترحات محددة بصدد تلك الغاية إلى الهيئات ذات الصلة في المؤتمر الأيبيري الأمريكي؛

(ج) اتخاذ خطوات للربط رسميا بين المؤتمر الأيبيري الأمريكي ومبادرة التحالف بين الحضارات؛

(د) دعم عمليات التكامل الإقليمي ودون الإقليمي وتشجيع التفاوض لإبرام اتفاقات مع الاتحاد الأوروبي؛

(هـ) المشاركة في إعداد مؤتمر القمة التالي للاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي سيعقد في فيينا في عام ٢٠٠٦.

(و) دعم عملية المواءمة بين مواقف البلدان الأيبيرية الأمريكية في مفاوضات التجارة الدولية؛

٩ - وقد أُبلغنا بنتائج المنتدى البرلماني الأيبيري الأمريكي، الذي يمثل إسهاما قيما من جانب ممثلي المواطنين الأيبيريين الأمريكيين في أعمال مؤتمر القمة. وسوف يساهم المنتدى مساهمة كبرى في توطيد جماعة الأمم الأيبيرية الأمريكية.

١٠ - ونحيط علما بالنتائج التي خلص إليها الاجتماع المعقود بين دوائر الأعمال ومنظمات المجتمع المدني، وهي ضرورة مواصلة عقد تلك المنتديات في إطار مؤتمرات القمة الأيبيرية الأمريكية، ونؤكد تلاقي أعمال الاجتماع في أربع مجالات رئيسية، هي فيما يلي: الإطار المؤسسي كضمان للحكم الديمقراطي وحماية حقوق الإنسان؛ وأهمية الاستثمار لأغراض التنمية وتعزيز التنمية في إطار الأمن القانوني والمسؤولية البيئية والاجتماعية؛ وضرورة ربط جهود التعاون الإنمائي الرسمي باستراتيجيات الحد من الفقر وبالأهداف الإنمائية للألفية مع مراعاة الحالة القائمة في البلدان المتوسطة الدخل؛ ورغبة الجماعة الأيبيرية الأمريكية في دعم عمليات التكامل الإقليمي ودون الإقليمي والنهوض بدور في المفاوضات من أجل إقامة نظام عالمي للتجارة يتسم بقدر أكبر من الانفتاح والعدل والإنصاف.

ونعهد للأمين العام الأيبيري الأمريكي بمهمة متابعة تنفيذ توصيات تلك الهيئات.

١١ - ونؤيد النتائج التي خلصت إليها الاجتماعات الوزارية والقطاعية للمؤتمر الأيبيري الأمريكي، التي عالجت المسائل المتصلة بالإدارة العامة وإصلاح الدولة والإسكان والتخطيط الحضري والسياحة والزراعة والطفولة والاجتماعات الأخرى التي ساهمت في صدور القرارات الواردة في عدد من الفقرات التالية.

١٢ - وابتغاء زيادة الاستثمارات من أجل تعزيز دمج الأفراد في المجتمع والمساهمة في مبادرات تخفيف أعباء الديون الخارجية في أمريكا اللاتينية، وفي سياق البحث عن آليات مبتكرة، نتعهد بتشجيع أكبر عدد ممكن من الدوائر الائتمانية الثنائية والمتعددة الأطراف على مقايضة الديون باستثمارات اجتماعية، ولاسيما في مجال التعليم.

ونقطع العهد على أنفسنا في هذا الصدد بمواصلة عملية المناقشة ابتغاء اعتماد ميثاق أيبيري أمريكي للتعليم وفق ما جاء في إعلان طليطلة من أجل تعزيز التنمية المنصفة والعدالة الاجتماعية.

١٣ - ونعتزم مواصلة العمل على تأسيس قاعدة معرفية أيبيرية أمريكية تتوجه إلى إدخال التغييرات اللازمة في مجال التعليم العالي وتركز على النشاط البحثي والتنمية والابتكار، التي هي شروط مسبقة لزيادة الإنتاجية، وذلك بضمان تزويد جماهيرنا بسبل أيسر للحصول على نوعيات أفضل من البضائع والخدمات وكذلك تعزيز قدرة منطقتنا على المنافسة على الصعيد الدولي. وتحقيقا لهذه الغاية، ندعو الأمانة الأيبيرية الأمريكية إلى التعاون مع منظمة

الدول الأيبيرية الأمريكية للتربية والعلم والثقافة ومجلس الجامعة الأيبيرية الأمريكية من أجل تهيئة جوانب التنسيق السياسي والفني اللازمة لتنفيذ هذا المشروع.

وينبغي أن تشمل القاعدة المعرفية بحوثا عن الخطط الإقليمية وتبادلا للخبرات في مجال محو الأمية بهدف التوصل إلى إتاحة التعليم الابتدائي للجميع. وتحقيقا لتلك الغاية، نكلف الأمانة الأيبيرية الأمريكية بأن تأخذ من التجربة الراهنة في المنطقة منطلقا لها حتى تقدم إلى الدول الأعضاء خطة أيبيرية أمريكية لمحو الأمية بهدف إعلان المنطقة الأيبيرية الأمريكية ''منطقة خالية من الأمية'' فيما بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٥.

١٤ - ونرى، في ضوء الأسس المحددة في مرفق هذا الإعلان والعناصر الأخرى المتصلة بالحياة الثقافية في بلداننا، أن وضع ميثاق ثقافي أيبيري أمريكي سوف يساهم، من منظور تنوع التعبير الثقافي لدينا، في توحيد المنطقة الأيبيرية الأمريكية، والتنمية المتكاملة للإنسان والقضاء على الفقر.

١٥ - وسوف ننشئ أيضا صندوقا يمول من تبرعات الدول الأعضاء لتشجيع الإنتاج المشترك لبرامج تلفزيونية ثقافية عالية الجودة، وكذلك لتدريب المهنيين.

١٦ - ونتفق على تشجيع الأنشطة والمبادرات العملية لضمان الإعمال العالمي للحق في الصحة، واضعين هذا الهدف في صميم جداول الأعمال السياسية لبلداننا وفي صميم التعاون الأيبيري - الأمريكي. وتحقيقا لهذا الغرض، نقرر إقامة شبكات للتعاون الأيبيري - الأمريكي في مجال التبرع بالأعضاء وزرع الأعضاء، والسياسات المتعلقة بالمنتجات الطبية، ومكافحة التدخين، والتعليم والبحث في ميدان الصحة العمومية.

١٧ - ونقرر بدء عملية صياغة اتفاقية أيبيرية - أمريكية بشأن الضمان الاجتماعي لكفالة تمتع العمال المهاجرين وعائلاتهم بحقوق الضمان الاجتماعي.

١٨ - وعُهد إلى المنظمة الأيبيرية - الأمريكية للشباب بمهمة إعداد خطة للتعاون وإدماج الشباب لضمان حقوق الشباب والنهوض بها وتعزيز التكامل في صفوف الجيل الجديد من الأيبيريين - الأمريكيين.

ونرحب باعتماد الدول الأعضاء السبع عشرة للاتفاقية الأيبيرية - الأمريكية لحقوق الشباب التي هي خليقة بأن تساهم في تعزيز السياسات العامة المتعلقة بحماية حقوق الشباب.

١٩ - ونلاحظ وجود حاجة ماسة إلى تكنولوجيات جديدة وإلى موارد أفضل وأساليب جديدة للإدارة المتكاملة لموارد المياه، والتكيف مع تغير المناخ، ومعالجة النفايات. وندرك أيضا الأهمية التي يمثلها للمنطقة تعزيزُ الاستخدام المستدام لمواردنا الطبيعية وتنمية مصادر

الطاقة المتجددة ودور آليات التنمية النظيفة المندرجة في إطار بروتوكول كيوتو باعتبارها وسيلة لتيسير التعاون فيما بين الأطراف. ونعرب عن رغبتنا في إدراج هذه المسائل في السياسات الإنمائية الإقليمية.

٢٠ - ونوجه الاهتمام إلى أعمال ونتائج اجتماع وزراء النقل والهياكل الأساسية في البلدان الأيبيرية - الأمريكية، ولا سيما تنسيق البرامج الحالية للتدريب وبناء القدرات في هذا المجال، ونحث الوزراء على مواصلة التعاون بشأن المسائل الهامة المتعلقة بالهياكل الأساسية والنقل.

٢١ - ونلقي الضوء على التقدم المحرز في تنسيق وإدارة الشبكة الأيبيرية - الأمريكية لوزراء الرئاسة ونظرائهم، وكذلك في وضع نظام للمعلومات الاستراتيجية لرؤساء الحكومات، فضلا عن التدابير الرامية إلى تعزيز المدرسة الأيبيرية - الأمريكية للحكم والسياسات العامة، التي اعتمدت في الاجتماع التاسع لوزراء الرئاسة ونظرائهم.

٢٢ - ونشدد على أهمية اللوائح التي تنظم تشكيل الشبكة الأمريكية للتعاون القضائي وصلاحياتها وعملها في تحديد وتوطيد مجال قضائي أيبيري - أمريكي.

٢٣ - ونعيد تأكيد التزامنا بتهيئة ظروف مواتية لإيجاد فرص عمل أوفر وأفضل. وتحقيقا لهذا الغرض، نولي العمل اللائق، وهو حق من حقوق الإنسان، مكانة رئيسية في جدول الأعمال الأيبيري - الأمريكي نظرا لمساهمته الكبيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وباعتباره وسيلة لتشجيع توزيع فوائد النمو الاقتصادي توزيعا أكثر إنصافا، ومن ثم تعزيز الاندماج الاجتماعي واحترام حقوق العمال وتحسين مستوى معيشة السكان.

٢٤ - ونعرب عن تقديرنا للموقف الذي اتخذ بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للبلدان المتوسطة الدخل في الإعلان الصادر عن اجتماع الأمم المتحدة الرفيع المستوى لرؤساء الدول، ونعهد إلى الأمانة العامة الأيبيرية - الأمريكية بمهمة متابعة هذه المسألة بتقديم وصف أكثر تفصيلا ومعالجة مختلف مستويات التنمية البشرية مع التركيز بوجه خاص على أفقر البلدان وأضعفها.

٢٥ - ونحن ملتزمون بالاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية وتعزيزها وحمايتها، ومن ثم نكرر تأييدنا لتعزيز صندوق الشعوب الأصلية. وستكون الخبرة المكتسبة من هذا الصندوق مفيدة للأمانة العامة الأيبيرية - الأمريكية فيما تضطلع به من الأنشطة في مجال التعاون وفي غير ذلك من الأمور. وستدرج الأمانة المنظور المتعلق بالشعوب الأصلية والشعوب المنحدرة من أصول أفريقية في أنشطتها التعاونية، وستتخذ خطوات لتعميم مراعاة منظور جنساني في مجال التعاون الأيبيري - الأمريكي عن طريق الأنشطة والمشاريع ذات الصلة بهذا الموضوع.

٢٦ - ونرحب بقرار البرازيل إدراج اللغة الإسبانية كمادة إلزامية في منهاجها الدراسي للتعليم الثانوي. وسيساهم هذا الإجراء مساهمة إيجابية في عملية التكامل بين بلدان أمريكا الجنوبية وأمريكا اللاتينية، وسيشجع أيضا على توحيد المنطقة الأيبيرية - الأمريكية. ونعلن أيضا رغبتنا في دعم إشاعة استخدام اللغة البرتغالية على نطاق أوسع في البلدان الأيبيرية - الأمريكية الناطقة بالإسبانية.

٢٧ - ونعرب عن قبولنا بامتنان لاقتراح حكومة جمهورية أوروغواي الشرقية استضافة مؤتمر القمة الأيبيري السادس عشر لرؤساء الدول والحكومات في عام ٢٠٠٦.

٢٨ - ونعرب أيضا عن قبولنا بامتنان لاقتراح حكومة جمهورية شيلي استضافة مؤتمر القمة الأيبيري السابع عشر لرؤساء الدول والحكومات في عام ٢٠٠٧.

٢٩ - ونرحب باقتراح جمهورية الأرجنتين استضافة مؤتمر القمة الأيبيري - الأمريكي لعام ٢٠١٠ في مدينة بوينس آيرس. وستكون تلك السنة ذات مدلول رمزي مزدوج، إذ ستحتفل مدينة بوينس آيرس وجمهورية الأرجنتين بالذكرى السنوية المائتين لإنشاء أول حكومة وطنية على ضفاف نهر بلاتا، وسيعقد مؤتمر القمة الأيبيري - الأمريكي اجتماعه العاشر. ومن هنا يكتسب اقتراح الاستضافة مدلولا أكبر وسيحظى من الدول الأعضاء بالاعتبار الواجب في الوقت المناسب.

٣٠ - ونرحب باقتراح مدينة قادش استضافة مؤتمر القمة الأيبيري - الأمريكي لرؤساء الدول والحكومات في عام ٢٠١٢، الذي سيصادف احتفال هذه المدينة باعتماد أول دستور إسباني في قادش في عام ١٨١٢. وستتخذ الدول الأعضاء قرارا بشأن هذه المسألة في إبَّانه، وفقا للإجراءات المقررة.

٣١ - ونعرب، نحن رؤساء دول وحكومات مجتمع الأمم الأيبيري - الأمريكي، عن شكرنا لإسبانيا وحكومتها ولمدينة سالامنكا وجامعتها على ما خصتنا به من جميل الحفاوة خلال مؤتمر القمة الخامس عشر هذا. ونعرب عن تهانينا الصادقة لجلالة الملك خوان كارلوس بمناسبة الذكرى السنوية الثلاثين لتربعه على عرش إسبانيا.

ويوقع رؤساء دول وحكومات البلدان الأيبيرية - الأمريكية هذا الإعلان في نسختين أصليتين بالإسبانية والبرتغالية متساويتي الحجية، في سالامنكا في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

تذييل

أساس ميثاق ثقافي أيبيري – أوروبي

نحن رؤساء دول وحكومات البلدان الأيبيرية – الأمريكية، إذ نضع في الاعتبار نتائج المؤتمر الثقافي الأيبيري – الأمريكي الثامن المعقود في قرطبة، إسبانيا، قد اتفقنا في إطار من التضامن والتعاون على المضي قدما في إعداد ميثاق ثقافي أيبيري – أمريكي يولي الاهتمام في مجالات تطبيقه، على سبيل الأولوية، للحقوق الثقافية والتراث الثقافي والطبيعي، المادي وغير المادي، والصناعات الثقافية، والصلات بين الثقافة والتنمية، والتعليم والتدريب والابتكار، والاقتصاد، والتوظيف، والبيئة، والسياحة، والعلوم والتكنولوجيا ووسائط الاتصال، ويتضمن المبادئ والأهداف التالية:

- تأكيد القيمة الجوهرية للثقافة باعتبارها ركيزة أساسية للتنمية الشاملة للإنسان وللتماسك الاجتماعي للشعوب الأيبيرية – الأمريكية؛
- تشجيع تنمية ثقافية جامعة تساهم في القضاء على الفقر وعدم المساواة؛
- تعزيز وحماية الهويات الثقافية الأيبيرية – الأمريكية، ومنها على وجه الخصوص هوية السكان الأصليين والمنحدرين من أصول أفريقية، ومختلف اللغات والتقاليد التي تشكل مادة هذه الهويات وتغنيها، فضلا عن قدراتها الخلاقة؛
- تنشيط الحوار الثقافي فيما بين ثقافات المنطقة الأيبيرية – الأمريكية والثقافات الأخرى في العالم؛
- تعزيز حماية ونشر التراث الأيبيري – الأمريكي الثقافي والطبيعي، المادي وغير المادي؛
- تشجيع وحماية العطاء الفكري المتمثل في الأعمال العلمية والثقافية على اعتبار أن الأفراد والمبدعين والكيانات المبدعة قادرون على استحثاث التنمية ورفاه الأمم؛
- تعزيز النظم التعليمية في المنطقة الأيبيرية – الأمريكية وتعميق المعرفة بتاريخها وتنوعها الثقافي وتقديرهما؛
- اتخاذ تدابير لإغناء التنوع الثقافي في وسائل الاتصال ببلداننا؛
- الاعتراف بالإسهام القيم للمهاجرين في التنوع الثقافي في بلداننا؛

- تعزيز الصناعات الثقافية في بلداننا عن طريق الدعم الاقتصادي وتشجيع إنتاج المضامين الثقافية وشبكات توزيع الأنشطة والسلع والخدمات الثقافية في محيطنا الثقافي، مع التركيز بوجه خاص في السنة الحالية، التي هي السنة الأيبيرية – الأمريكية للقراءة، على ترويج الكتب وتشجيع القراءة؛

- تسهيل إبرام اتفاقات للإنتاج المشترك والتوزيع المشترك للأنشطة والسلع والخدمات الثقافية فيما بين بلداننا، ولا سيما في قطاع الإنتاج السمعي والبصري، في ميادين السينما والتلفزيون؛

- تعزيز احترام وصون وحماية معارف وابتكارات وممارسات الشعوب التقليدية والأصلية والمنحدرة من أصول أفريقية، والتوزيع المنصف للفوائد الناشئة عن استخدامها؛

- تيسير الحوار والتعاون فيما البلدان الأيبيرية – الأفريقية في مجال السياسات الثقافية، ودعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص بما يخدم تنوع أشكال التعبير الثقافية؛

- تشجيع المشاركة في المجتمع المدني والإقرار بدوره الأساسي في تعزيز الثقافة الأيبيرية – الأمريكية عن طريق وضع سياسات وإجراءات مؤسسية تسهل هذه المشاركة بجميع مظاهرها؛

- تعزيز تبادل الخبرات الناجحة في مجال التدريب وإدارة السياسات الثقافية للقطاع العام، وكذلك استخدام التكنولوجيات الجديدة وعمليات تبادل المعلومات التي تعزز القطاعات الثقافية في بلداننا.

ضميمة

بيانات خاصة

- بيان خاص بشأن الأضرار الناجمة عن إعصار ستان
- بيان خاص بشأن مسألة جزر مالفيناس
- بيان خاص بشأن عملية التكامل في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
- بيان خاص بشأن دعم المفاوضات بين الاتحاد الأوربي وأمريكا الوسطى وجماعة دول الأنديز
- بيان خاص بشأن نشر وترويج أشكال التعبير الأيبيرية – الأمريكية
- بيان خاص بشأن هايتي
- بيان خاص بشأن دعم مشاريع محو الأمية لتعميم التعليم الابتدائي
- بيان خاص بشأن دعم العملية الديمقراطية في بوليفيا
- بيان خاص بشأن كولومبيا.
- بيان خاص بشأن مقايضة الدين الخارجي بالاستثمار في التعليم
- بيان خاص بشأن العنف الموجه ضد المرأة والمساواة بين الجنسين
- بيان خاص بشأن تقديم الدعم للبلدان المتوسطة الدخل والتعاون معها لتعزيز تنميتها وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية
- بيان خاص بشأن الحالة في نيكاراغوا
- بيان خاص بشأن مبادرة ”الماء من أجل الحياة“
- بيان خاص بشأن دعم مكافحة الإرهاب
- بيان خاص بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، بما في ذلك إنهاء تطبيق ما يسمى بقانون هيلمز – بيرتون

بيان خاص بشأن الأضرار الناجمة عن إعصار ستان

نحن رؤساء دول وحكومات البلدان الأيبيرية – الأمريكية، نعرب عن دعمنا لشعوب وحكومات المكسيك وبلدان أمريكا الوسطى التي تضررت من إعصار ستان، ولا سيما غواتيمالا والسلفادور، ونعرب عن عميق أسفنا للخسائر البشرية والمادية الجسيمة الناجمة عن هذه الكارثة الطبيعية.

ولأجل هذا، نتعهد بمواصلة تعزيز التعاون القائم حتى الآن في مجال الطوارئ وتقديم دعم قوي للأنشطة الرامية إلى إعمار وتنمية المناطق المتضررة في هذه البلدان.

ونناشد كذلك المجتمع الدولي أن يؤيد هذه الأهداف.

ونتفق على إرساء آلية تنسيقية لتيسير المواجهة الفعالة للكوارث الطبيعية في المنطقة، ونعهد إلى الأمانة العامة الأيبيرية – الأمريكية بمهمة تقديم اقتراح بهذا الشأن مع مراعاة الخبرات الحالية.

بيان خاص بشأن مسألة جزر مالفيناس

نحن رؤساء دول وحكومات البلدان الأيبيرية – الأمريكية، المجتمعين في سالامنكا، إسبانيا، بمناسبة مؤتمر القمة الأيبيري الأمريكي الخامس عشر، نؤكد من جديد ضرورة أن تقوم حكومتا جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية في أقرب وقت ممكن بالتفاوض من جديد بغية إيجاد حل في وقت مبكر للنزاع على سيادة جزر مالفيناس، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، بما في ذلك مبدأ السلامة الإقليمية.

بيان خاص بشأن عملية التكامل في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

اعترافا بالحاجة الملحة إلى تعزيز عمليات التعاون والتكامل الاقتصاديين بين بلدان المنطقة بهدف إقامة مجتمعات عادلة ومتحدة ومنصفة بشكل متزايد، ويكون فيها تحقيق الطاقات البشرية والعناية الشاملة باحتياجات الإنسان هما الدافع لجهودنا والمبدأ الموجه لها.

فإننا نرحب بالمبادرات والعمليات الهامة الجارية الرامية إلى توسيع نطاق تضافر الجهود الإنمائية وتكاملها في المنطقة، ولا سيما في إطار أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والتي تيسرها عوامل من بينها التاريخ والتراث المشتركان، وتطابق القيم والمصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما الالتزام بالحد من الفقر وتعزيز التنمية المستدامة والديمقراطية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ونرحب بشكل خاص بالتقدم المحرز القائم على اتفاقات التكامل السارية في إطار رابطة تكامل أمريكا اللاتينية لتعزيز السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، و جماعة دول الأنديز، ومبادرة تكامل الهياكل الأساسية الإقليمية في أمريكا الجنوبية؛ وفي إطار منظومة التكامل لأمريكا الوسطى، وخطة بويبلا – بنما، والجماعة الكاريبية، وأيضا في إطار إنشاء جماعة دول أمريكا الجنوبية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ بوصفها مناطق للتعاون والتشاور السياسيين وتعزيز التكامل الإقليمي.

ونشيد بالجهود التي تبذل لتشجيع وتعزيز التكامل في مجال الطاقة لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ونعرب في هذا الصدد عن تقديرنا للتقدم المحرز فيما يُعرف بمبادرة النفط الكاريبي، واتفاق سان خوسي، والاتفاق بشأن مشروع شبكة أنبوب الغاز الجنوبي، ومنظومة الترابط الكهربائي لبلدان أمريكا الوسطى مع المكسيك.

ونؤكد من جديد أن التكامل شرط مسبق أساسي للتنمية الحقيقية لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ونشدد على أن التكامل القائم على التعاون والتضامن والرغبة المشتركة في المضي قدما إلى مستويات أعلى من التقدم والرفاه للجميع من شأنه تلبية احتياجات ورغبات شعوب أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتعزيز الاعتراف بهويتها وتراثها واستقلالها واحترامها.

بيان خاص بشأن دعم المفاوضات بين الاتحاد الأوروبي وأمريكا الوسطى وجماعة دول الأنديز

إن رؤساء البلدان الأيبيرية – الأمريكية، إذ يشيرون إلى:

- إعلان النوايا المشترك بشأن التنمية وتعزيز العلاقات مع بلدان أمريكا اللاتينية، المعتمد في عام ١٩٨٥ بمناسبة انضمام إسبانيا والبرتغال إلى الاتحاد الأوروبي؛
- وقراري البرلمان الأوروبي ٢٢٤٩/٢٠٠٠ و ٢٠٤٤/٢٠٠٢؛
- والتقريرين الختاميين للمؤتمر البرلماني المشترك بين الاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية السادس عشر المعقود في بروكسل في أيار/مايو ٢٠٠٣، والسابع عشر المعقود في ليما في حزيران/يونيه ٢٠٠٥؛
- وإعلان المؤتمر البرلماني المشترك بين الاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية، المعقود في بويبلا في آذار/مارس ٢٠٠٤؛

- والتعهدات التي قطعت في مؤتمر القمة الثالث لرؤساء دول وحكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والاتحاد الأوروبي، المعقود في غوادالاخارا في أيار/مايو ٢٠٠٤، وأكدتها من جديد اللجان المشتركة لجماعة دول الأنديز والاتحاد الأوروبي، وللاتحاد الأوروبي ومنظومة التكامل لأمريكا الوسطى في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥؛

يعربون عن تأييدهم للمفاوضات بين الاتحاد الأوروبي وجماعة دول الأنديز وأمريكا الوسطى، بما في ذلك تأييدهم للأفرقة العاملة المشتركة المعنية بالتقييم التي ستنظر في المتطلبات المثلى التي تتطلع إليها الدول الأعضاء التي تشكل تلك الكتل الاقتصادية، ويوضحون أن عقد اتفاقات للشراكة بين الاتحاد الأوروبي وجماعة دول الأنديز وأمريكا الوسطى، بما في ذلك إنشاء منطقة للتجارة الحرة، هو هدف استراتيجي مشترك يتعهدون وفقا له ببذل ما بوسعهم من جهود للشروع في مفاوضات خلال مؤتمر القمة الرابع لرؤساء وحكومات الاتحاد الأوروبي و أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي سيعقد في فيينا في أيار/مايو ٢٠٠٦.

بيان خاص بشأن نشر وترويج أشكال التعبير الأيبيرية – الأمريكية

نطلب إلى الأمين العام أن يدرج في برنامج عمل الأمانة العامة إجراء تحليل لتجربة البث التلفزيوني في مختلف بلدان الجماعة الأيبيرية – الأمريكية بغية إعداد مقترحات بشأن التعاون على نشر وترويج أشكال التعبير الخاصة بالحياة الفنية والتعليمية والعلمية والاجتماعية لهذه البلدان.

بيان خاص بشأن هايتي

نظرا لالتزامنا بسيادة هايتي واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية وبروح التضامن مع شعب هايتي، نؤيد التنفيذ الكامل لولايات بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، التي تساهم فيها عدة بلدان أيبيرية – أمريكية، ونؤيد بقوة إنجاز عملية التطبيع الديمقراطي في هايتي وعقد انتخابات شاملة وحرة ونزيهة وشفافة وديمقراطية. ونحن على ثقة من أنه سيجري التقيد بتاريخ ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦ الذي حُدد لنقل سلطات الحكومة المؤقتة إلى السلطات الجديدة المنتخبة ديمقراطيا.

وفي ضوء صعوبة الحالة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في هايتي، نؤكد من جديد الأولوية التي توليها بلدان الجماعة الأيبيرية – الأمريكية إلى إعمار هايتي وتنميتها، اللتين نسهم أيضا فيهما. وندعو إلى التنفيذ الفعال للالتزامات المتعهد بها فيما يتعلق بالتعاون

الدولي لدعم الجهود والأولويات الوطنية لحكومة هايتي، التي نأمل أن تستمر بعد إجراء الانتخابات.

وسيشجع المؤتمر الأيبيري – الأمريكي العمل التعاوني الثنائي والثلاثي والإقليمي للبلدان الأيبيرية – الأمريكية مع هايتي وسيدعمه.

وفي ظل هذه الخلفية، نطلب إلى الأمين العام الأيبيري – الأمريكي إيفاد بعثة إلى هايتي لتقييم الحالة، ودعم السلطات المحلية، والقيام، بالتنسيق مع الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية المعنية، بتشجيع السلطات على إجراء الانتخابات على النحو المقرر. وفي نفس الوقت، ينبغي للأمين العام تقييم الحالة فيما يتعلق بالتعاون الدولي بغية تقديم توصيات لتحسين مدخلات البلدان الأيبيرية – الأمريكية.

بيان خاص بشأن دعم مشاريع محو الأمية لتعميم التعليم الابتدائي

نحن رؤساء دول حكومات البلدان الأيبيرية – الأمريكية، في مؤتمر قمتنا الخامس عشر، المعقود في سالامنكا في ١٤ و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، نؤكد من جديد أهمية وضع برامج وخطط ومشاريع لمحو الأمية لتعزيز نظم التعليم، بما في ذلك في بلداننا، مع التركيز على الطفولة المبكرة، والأشخاص الأميين والأشخاص الذين لم يحصلوا سوى على قدر ضئيل من التعليم، والمعاقين، وكذلك ضرورة صياغة مشاريع لتحسين التعليم الابتدائي إلى أقصى حد ممكن.

وعلى ذلك، ندعم المشاريع الوطنية والإقليمية المتعلقة بطرائق محو الأمية التي لها أثر على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وخطة العمل الدولية لعقد الأمم المتحدة لمحو الأمية.

ونثني على شعب وحكومة جمهورية فترويلا البوليفارية لنجاح خطتهما الوطنية لمحو الأمية، والتي سيتم نتيجة لها إعلان فترويلا ، في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر المقبل، بلدا خاليا من الأمية.

بيان خاص بشأن دعم العملية الديمقراطية في بوليفيا

يعلن رؤساء دول وحكومات البلدان الأيبيرية – الأمريكية، بمناسبة انعقاد مؤتمرهم الخامس عشر في سالامنكا، إسبانيا، عن تقديرهم ودعمهم للجهود التي يبذلها الشعب البوليفي والحكومة البوليفية بقيادة الرئيس إدواردو رودريكيز فيلتزي بوصفها إسهامات كبيرة في إرساء الديمقراطية في بلدهما، وفي السلام المدني، وفي الحوار باعتباره أداة فعالة

لضمان المشاركة الديمقراطية والاستمرارية المؤسسية. وسيُمكن هذا من الإبقاء على دولة تعمها سيادة القانون وعلى الاستقرار الاجتماعي والسياسي لبوليفيا على السواء.

ونحث جميع الجهات الفاعلة الاجتماعية والسياسية في بوليفيا على الإسهام بفعالية في بلوغ هذه الأهداف حتى يظل الجدول الزمني الانتخابي الذي وضع في الاتفاقات الوطنية دون تغيير، ضمانا لاستمرارية العملية الديمقراطية في بوليفيا وتعزيزها.

بيان خاص بشأن كولومبيا

أعرب رؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء في المؤتمر الأيبيري - الأمريكي، في مؤتمر القمة الخامس عشر، الذي عقد في سالامنكا، في ١٤ و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، عن تقديرهم وتأييدهم لجهود السلام الجارية الآن في كولومبيا. ورحبوا بعمليات التسريح ونزع السلاح الجماعية والفردية الجارية الآن، والتي تشمل أكثر من ٦٠٠ ١٨ فرد من أعضاء المجموعات المسلحة غير القانونية التي ترتكب أعمالا إرهابية، وأعربوا عن تقديرهم للمساهمة التي تقدمها بعثة الدعم التابعة لمنظمة الدول الأمريكية. وأكدوا أيضا على أهمية عملية إعادة الإدماج وتوفير الدعم للمجتمعات المحلية التي جرت فيها عملية التسريح، بهدف تأسيس عملية سلام قابلة للاستدامة داخل إطار من التمسك باحترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

واعترف رؤساء الدول والحكومات بأن نجاح عمليات التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج يتطلب دعم المجتمع الدولي.

وفي ظل هذه الخلفية، أعربوا عن اهتمامهم بتوفير الدعم لبعثة منظمة الدول الأمريكية، بغية تمكينها من تنفيذ ولايتها بشكل كامل، ودعوا البلدان الأعضاء في المؤتمر الأيبيري - الأمريكي إلى بحث السبل الكفيلة بتفعيل هذا الدعم، حسب الاقتضاء.

بيان خاص بشأن مقايضة الدين الخارجي بالاستثمار في التعليم

إدراكا منا للحاجة الملحة لتخفيف مشكلة الدين الخارجي الخطيرة التي تؤثر على بلدان كثيرة في المنطقة، فإننا نحبذ استكشاف إمكانية استحداث مشاريع لمقايضة الدين الخارجي بالاستثمار في التعليم، كوسيلة لدعم جهودنا الرامية إلى تعزيز التعليم في سياق تنمية بلداننا، وللمساعدة على تحقيق الأهداف ذات الصلة من الأهداف الإنمائية للألفية.

ونؤكد مجددا التزامنا، المعرب عنه في اجتماع القمة الرابع عشر لرؤساء الدول والحكومات، بتعزيز تمويل التعليم من خلال إيجاد موارد جديدة للميزانية وإضفاء المزيد من

الفعالية على استخدام الموارد القائمة، وبتعزيز الحوار بين قطاعات السياسة والتعليم والشؤون المالية ابتغاء لذلك.

ونرحب بوجه خاص بمشاريع مقايضة الدين الخارجي بالاستثمار في التعليم وغيره من ضروب الاستثمار الاجتماعي الأخرى، التي شُرع فيها في عدد من البلدان الأيبيرية – الأمريكية، ونأخذ على عاتقنا مهمة توجيه انتباه الجهات الدائنة الأخرى الثنائية والمتعددة الأطراف إلى أهمية هذه الأداة والتشجيع على قيامها بإدراجها في جداول أعمالها.

ونسجل ارتياحنا لجهود الأمانة الأيبيرية – الأمريكية ومكتب التعليم الأيبيري – الأمريكي الرامية إلى التعجيل بإقامة ترتيبات من أجل النظر في مشروع اتفاق أيبيري – أمريكي بشأن التعليم.

بيان خاص بشأن العنف الموجه ضد المرأة والمساواة بين الجنسين

يمثل العنف ضد المرأة انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان ويشكل أحد أبشع مظاهر تأنيث الفقر.

ونأخذ على عاتقنا لذلك مهمة تشجيع السياسات التي تساعد على القضاء على العنف ضد المرأة وكفالة تمتعها الكامل بحقوقها وحرياتها الأساسية.

وسنمنح الأولوية في جدول أعمالنا لتشجيع السياسات التي تشتمل على بعد جنساني وتوحيد التدابير القانونية وكفالة تمكين المرأة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا، نظرا لاقتناعنا بأن المزيد من المساواة سيسهم في بناء مجتمعات أكثر ديمقراطية وعدلا.

بيان خاص بشأن تقديم الدعم للبلدان المتوسطة الدخل والتعاون معها لتعزيز تنميتها وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية

إننا ندرك ونؤكد أهمية وضرورة التعاون الدولي بالنسبة للتنمية المستدامة للبلدان ذات الدخل المتوسط، استكمالا للجهود الوطنية الرامية إلى تنفيذ البرامج الوطنية ذات الأولوية والوفاء بالالتزامات المتعلقة بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

ونؤكد على أهمية اعتماد تدابير وآليات جديدة بغية تمكين تلك البلدان من التغلب على العقبات الإنمائية الخطيرة، التي قد تشمل، ضمن ما تشمل، النظر في برامج جديدة للمساعدة، وعدم رفض أو خفض المساعدة المالية الثنائية والمتعددة الأطراف أو مؤشرات المساعدة الإنمائية، وإقامة صناديق خاصة لحالات الطوارئ وتحويل الديون من أجل التعاون الإنمائي، وبخاصة فيما يتعلق بالصحة والإسكان والطاقة وحماية البيئة، ضمن أشياء أخرى؛

ونؤكد على وجه الخصوص على مقايضة الدين بالبرامج التعليمية التي تروج لها إسبانيا، في سياق تنفيذ آليات مالية مبتكرة من أجل التنمية.

بيان خاص بشأن الحالة في نيكاراغوا

نحن، رؤساء دول وحكومات البلدان الأيبيرية – الأمريكية، المجتمعين في سالامنكا، إسبانيا، بمناسبة اجتماع القمة الأيبيرية – الأمريكية الخامس عشر، إذ نضع في اعتبارنا أهمية احترام العمليات السياسية والمؤسسية والديمقراطية فضلا عن مشروعية ممارسة السلطة في نيكاراغوا، بما في ذلك إعادة التوازن لسلطات الدولة، نعلن أن تفاقم الأزمة المؤسسية والسياسية في نيكاراغوا يزعزع الحكم الديمقراطي في البلد، ومشروعية ممارسة السلطة، وسيادة القانون، بصورة تترتب عليها نتائج اجتماعية واقتصادية خطيرة، في كل من الحاضر والمستقبل، بالنسبة لشعب نيكاراغوا، ونحث من ثم جميع الأطراف المعنية على إقامة حوار بنّاء يستند إلى قاعدة عريضة، وبدون ضغوط أو تهديدات، وبصورة تتسم بالمساواة، بما في ذلك تعليق التدابير التي تسببت في تصعيد الأزمة المؤسسية، وإلى احترام الولاية التي منحها شعب نيكاراغوا بمحض إرادته للرئيس إنريك بولانوس والمسؤولين المنتخبين الآخرين.

ونعلن أهمية اتخاذ إجراء من أجل المحافظة على المؤسسات الديمقراطية والتوصل إلى اتفاق يكفل تفعيل سيادة القانون وتحقيق الاستقرار في البلد. ونحث، علاوة على ذلك، على الوقف الفوري لأية إجراءات قد تتسبب في تصعيد حدة الأزمة السياسية في نيكاراغوا.

ونؤيد اتخاذ إجراءات وبذل جهود على الصعيد الإقليمي بغية إقامة حوار وطني موسع وشامل، بحيث يمكِّن من إيجاد حلول ديمقراطية ويكفل الالتزام الفعلي بالاتفاقات التي يجري التوصل إليها.

بيان خاص بشأن مبادرة "الماء من أجل الحياة"

إننا نسلم بضرورة إحراز تقدم حاسم تجاه تنفيذ العنصر الخاص بأمريكا اللاتينية في مبادرة الماء من أجل الحياة التي أطلقها الاتحاد الأوروبي، ونعلن عن عزمنا تقوية أواصر تعاوننا.

وندعو من ثم جميع الوزارات المعنية بهذا العنصر في بلداننا إلى المضي قُدُما في صياغة خطة عمل – كمتابعة للجهود المبذولة سابقا – يتمثل هدفها المحوري في الإدارة الشاملة لموارد المياه.

ونأمل، بمناسبة انعقاد المنتدى العالمي الرابع للمياه، في المكسيك، في عام ٢٠٠٦، في أن يجري التوصل إلى اتفاق مع الاتحاد الأوروبي بشأن تنفيذ العنصر الخاص بأمريكا اللاتينية.

بيان خاص بشأن دعم مكافحة الإرهاب

إننا نؤكد مجددا التزامنا بمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، مع الامتثال الصارم للقانون الدولي، والمعايير الدولية لحماية حقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي، وسنقوم، ضمن جملة أمور، بتعزيز قوانيننا الوطنية وتشجيع قيام تعاون دولي نشط وفعال للوقاية من جميع مظاهر هذا البلاء وقمعها والقضاء عليها. ونتعهد، فضلا عن ذلك، باتخاذ تدابير لمنع أنشطة تمويل الأعمال الإرهابية والإعداد لها والقضاء على تلك الأنشطة، وبرفض إيواء من يحرضون على الأنشطة الإرهابية، ومن يمولونها ويرتكبونها ويشجعون عليها ويشاركون فيها، وفقا للإطار القانوني الدولي، بما في ذلك الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، والقرارات ذات الصلة للجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس أمنها.

ونؤكد مجددا ضرورة عدم تمكين مرتكبي الأعمال الإرهابية من الإفلات من العقاب، ونحث جميع الدول على التعاون الكامل على مكافحة الإرهاب، وفقا للالتزامات المفروضة عليها بموجب القانون الدولي، وعلى وجه الخصوص التعاون مع الأطراف التي تُرتكب أعمال إرهابية في أقاليمها أو ضد رعاياها، بهدف تحديد أماكن من يدعمون أو ييسرون تمويل وتخطيط وإعداد وارتكاب الأعمال الإرهابية أو توفير الملاذ لمن يشاركون أو يعتزمون المشاركة في تلك الأعمال، والقبض عليهم ورفض إيواءهم وتقديمهم إلى المحاكمة، وفقا لمبدأ إما التسليم وإما المحاكمة.

ونعرب عن تضامننا مع ضحايا وأسر ضحايا الإرهاب بجميع مظاهره، حيثما تقع هذه الأعمال وبغض النظر عن المشاركين فيها أو مرتكبيها أو من يرعونها أو يوفرون لها التمويل، أيا كانت الدوافع التي تُساق كمبررات لهذه الجرائم.

ونحث جميع الدول على أن تكفل، وفقا للقانون الدولي، عدم استخدام مركز اللاجئ أو اللجوء السياسي بصورة غير مشروعة بواسطة من يمولون أو يرتكبون أو ينظمون أو يرعون الأعمال الإرهابية، وعدم استخدام الادعاء بوجود دوافع سياسية لتبرير رفض طلبات تسليم المدعى بأنهم إرهابيون.

ونعيد تأكيد البيان الخاص بشأن الإرهاب، الذي اعتُمد في اجتماع القمة الأيبيرية – الأمريكية الرابع عشر، ونؤيد الجهود الرامية إلى تسليم مرتكبي الهجوم الإرهابي على طائرة كوبانا دي آفياسيون، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦، وتقديمهم إلى المحاكمة، وهو الهجوم الذي تسبب في موت ٧٣ من المدنيين الأبرياء.

ونعيد تأكيد قيمة تسليم المجرمين باعتباره أداة ضرورية لمكافحة الإرهاب، ونحث الدول التي تلقت طلبات لتسليم إرهابيين من دول أعضاء في جماعتنا، على أن تولي تلك الطلبات ما تستحقه من عناية مع الالتزام الدقيق بالإطار القانوني المعمول به.

ونطلب إلى جميع الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في الاتفاقيات والبروتوكولات ذات الصلة بالإرهاب أن تفعل ذلك على جناح السرعة، بهدف الوفاء بجميع التزاماتها بموجب تلك الاتفاقيات والبروتوكولات، فضلا عن جميع الاتفاقات الدولية التي تتطلب قيامها بتقديم المساعدة القضائية، وقيامها فورا وعلى الوجه الصحيح بمحاكمة ومعاقبة من يمولون ويرعون الأعمال الإرهابية ويشاركون فيها أو يرتكبونها، مع الالتزام الدقيق بالقانون الدولي، واحترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وعلى وجه الخصوص الأعمال التي تُرتكب ضد وسائل النقل العام أو وسائل نقل السلع أو الركاب، أو ضد أعضاء البعثات الدبلوماسية، أو المرافق السياحية، أو غيرها من المرافق العامة الأخرى.

ونطلب إلى الدول التعاون، في إطار الأمم المتحدة، على حل جميع المسائل المعلقة بهدف اعتماد اتفاقية دولية لمكافحة الإرهاب على أوسع نطاق ممكن.

بيان خاص بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، بما في ذلك تطبيق ما يسمى بقانون هيلمز – بيرتون

في ضوء الإشارات السابقة إلى هذا الموضوع في الإعلانات التي اعتمدتها اجتماعات القمة السابقة لرؤساء دول وحكومات البلدان الأيبيرية – الأمريكية.

نعيد مجددا تأكيد عدم قبول أن تطبَّق من طرف واحد تدابير قسرية تؤثر على رفاه الشعوب وتعوق عمليات التكامل، وذلك دفاعا عن التبادل الحر والممارسات الشفافة في مجال التجارة الدولية.

ونعلن احتجاجنا بقوة على تطبيق قوانين وتدابير تتعارض مع القانون الدولي، كقانون هيلمز – بيرتون، ونحث حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على وقف تطبيقه.

ونطلب إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية الامتثال إلى أحكام ١٣ قرارا متتاليا اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، وإنهاء حصارها الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

ونطلب إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أن توقف فورا تنفيذ التدابير التي اعتُمدت خلال العامين الماضيين بهدف تعزيز وتعميق الآثار المترتبة على الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.